

## أشهر القوانين الوضعية

ما من أمة من الأمم إلا ولها قانون، وقد يكون قانونها أعرافاً تحكم الفرد والأسرة والمجتمع، يطيعها كل فرد في المجتمع، ويعاقب من خرج عليها، ولكنها لا تدون. وبعض الأمم قد تدون قوانينها التي وضعها علماءؤها وفلاسفتها وحكامها، وقد يستمدون هذه القوانين من أعرافهم وعاداتهم وتقاليدهم، وقد تخترع عقولهم شيئاً من تلك القوانين، ثم يفرضونها على الناس، ويلزمونهم طاعتها، وهذا هو الشرك والضلال، وسنعرض لأشهر القوانين التي وصلنا خبرها.

### ١- قانون حمورابي

حمورابي سادس ملوك بابل وأشهرهم (١٧٩٢-١٧٥٠) قبل الميلاد، وقد وضع قانوناً سمي باسمه، وقد دون قانونه هذا على حجر من الديوريت بالكتابة المسماة، واللغة الأكادية البابلية، ويبلغ ارتفاع هذا النصب (٢٥, ٢ سم) وقطره (٦٠ سم) وقاعدته (١٩٠ سم)، وقد حمل هذا الحجر من مدينة بابل إلى مدينة سوس، حملة الملك عيلام عندما غزا مدينة بابل، وقد عثر على هذا الحجر العالم الفرنسي الأثري (دي مورجان) في خرائب مدينة سوس في عام ١٩٠٢ ونقل إلى متحف اللوفر بباريس، ثم ترجم إلى اللغة الفرنسية وغيرها من اللغات، وهو يتألف من ثلاثمائة مادة، إلا أن بعض هذه المواد قد محي، وعدد المواد الباقية ٢٨٢ مادة، وقد عثر على بعض المواد المحذوفة فيما بعد على رقيم من طين في مدينة (نفر) بالعراق.

ومواد هذا القانون قصيرة موجزة، وهي تقرر لكل حادثة حكماً فتبدأ بـ(إذا)، ثم تبين الحكم بعد ذلك، وقد تضمن أحكاماً للتقاضي والعقوبات والملكية والأسرة والموارث، ونظم العقود الشائعة في عهده<sup>(١)</sup>.

## ٢- قانون مانو

يطلق قدماء الهنود اسم (مانو) على الملوك السبعة المؤهين الذين يزعمون أنهم قد حكموا العالم، وقد وضع هذا القانون في القرن الثالث عشر أو الثاني عشر قبل الميلاد، وبقي الكهنة يتناقلونه مشافهة إلى أن دوّن باللغة السنسكريتية، وقد صيغ بأسلوب شعري، وهو يتكون من ٢٦٨٥ بيتاً من الشعر، وقد ترجم إلى عدة لغات.

وهو يشمل على كل ما يتعلق بسلوك الإنسان وحياته، كما شرع كثيراً من الضلال والشرك في صورة عبادات<sup>(٢)</sup>.

## ٣- قانون بوخوريس

«بوخوريس» أحد ملوك الأسرة الرابعة والعشرين التي حكمت مصر (٧١٨-٧١٢ قبل الميلاد)، وقد دوّن قانوناً عرف باسمه، وقد استخلصه من الشرائع التي سادت في

(١) راجع: «تاريخ النظم والشرائع» للدكتور عبد السلام الترماني ص [٥١]. «قصة الحضارة» (١٩١-١٩٢). «شريعة حمورابي» ص (٩٠-٩٣). «مبادئ تاريخ القانون» ص [١٥٤] وقد كان المؤرخون إلى عام ١٩٤٧ يظنون أن قانون حمورابي هو أقدم القوانين المدونة حتى اكتشف في عام ١٩٤٧ قانون أصدره الملك «ليت عشار» قبل حمورابي بـ [١٥٠] سنة، ثم اكتشف في العراق بعد ذلك عدة قوانين أقدم من هذا القانون. انظر كتاب: «ألواح سومر» لصمويل كريمر، ترجمة طه باقر - مكتبة المثنى - بغداد.

(٢) «تاريخ النظم والشرائع» ص [٥٣]، و«مبادئ تاريخ القانون» ص [١٥٩]، و«قصة الحضارة» (١٦١/٣).

عهود مصر بعد أن عدل فيها ما اقتضته حاجات عصره الذي نشطت فيه التجارة في منطقة الدلتا، وهي المنطقة التي ساد فيها حكم الأسرة الرابعة والعشرين.

وقد استمر العمل بهذا القانون إلى عام ٢١٢ بعد الميلاد، ولكن الأحكام أجروا عليه كثيرًا من التعديلات<sup>(١)</sup>.

#### ٤- قانون أثينا

وقد دوّن في أثينا قانونان: قانون دراكون، وقانون صولون.

والسبب في تدوين القانون في تلك المدينة أن ظلم طبقة الأشراف اشتد في تلك المدينة فثار العامة، وطالبوا بتدوين التقاليد العرفية، لوضع حد لاحتكار الأشراف لعلم القانون، فوضع حاكم المدينة (دراكون) قانونًا سمي باسمه سنة (٦٢١ قبل الميلاد)، ولكن هذا القانون قنن الظلم الذي كان سائدًا من قبل ودونه، وكانت أحكامه قاسية شديدة حتى ضرب به المثل في الشدة والقسوة، ولذلك غير صولون ذلك القانون في سنة (٥٩٤ قبل الميلاد) عندما صار إليه الحكم، وقد خفف صولون شيئًا من تلك الأحكام القاسية، وفتح الباب لمشاركة العامة في الحكم في تلك المدينة<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- القانون الروماني<sup>(٣)</sup>

هذا القانون منسوب إلى مدينة روما، وقد أسست هذه المدينة قبل ميلاد المسيح بـ ٧٥٤ سنة، وقد بدأ الحكم فيها ملكيًا ثم أخذ أهلها يغيرون على البلاد المجاورة لهم

(١) «تاريخ النظم والشرائع» ص [٥٩]، و«مبادئ تاريخ القانون» ص [١٦٢].

(٢) «مبادئ تاريخ القانون» ص [١٤٧]، و«تاريخ النظم والشرائع» ص [٦٠].

(٣) راجع في هذا المبحث كتاب «القانون الروماني والشرعة الإسلامية» ص (٢١-٢٥)، ومقدمة معرب كتاب: مدونة جوستينيان ص (ك. ل).

ويوسعون رقعة بلادهم، وانتهوا بأن قلبوا الحكومة من ملكية إلى جمهورية في سنة (٥٠٩) قبل الميلاد، وقد كان الرومان في بداية عهدهم يحكمون بالتقاليد والعادات الدينية التي كانت تسود مجتمعهم، واقتصرت قواعد القانون في البداية على أمور الأسرة وعلى بعض النظم المدنية، وعرف الرومان نظام التبني المدني، ونظام الإسهاد والتوريث بالوصية، وعقد الاستدانة.

وفي سنة (٤٥١-٤٥٠ ق.م) صدر في روما قانون الألواح الاثني عشر، وبوضع هذا القانون يكون القانون الروماني قد بدأ في النضج، فقد وضعت القواعد العرفية في قانون مدون، ويعتبر قانون الألواح الاثني عشر البناء الأساسي للشريعة اللاتينية، فقد تناولت أحكامه النظم المدنية بصورة مستقلة عن الدين، فلم تشتمل على كفارات أو عقوبات دينية كما كانت الحال في المرحلة السابقة، واقتصرت الأحكام الدينية فيه على بعض القواعد المتعلقة بالجناز، ويعتقد أنها اقتصرت - أيضاً - على بعض الأحكام الخاصة بالتقويم الديني الضرورية لإجراءات التقاضي.

وقد اتصف قانون الألواح الاثني عشر بكونه قانوناً عاماً للرومان على اختلاف طبقاتهم وعقائدهم دون غيرهم من سكان روما، كما تميز بكونه تشريعاً ضيقاً في إجراءاته وقاسياً في أحكامه.

وقد عقب إصدار قانون الألواح تطورات هامة على القانون الروماني ترتيب على تفاسير الفقهاء الذين عملوا بدراسة القانون وتأويل نصوصه، وترتبت على القرارات التشريعية المختلفة الصادرة عن مجلس الشعب.

وقد توسعت روما وسيطرت على بلاد كثيرة فامتد حكمها إلى مصر وبلاد العرب وأرمينيا، وبيزنطة (القسطنطينية)، وفي سنة (٣٩٥م) قسم الامبراطور (تيودور) الدولة إلى قسمين: شرقية وعاصمتها القسطنطينية، وغربية وعاصمتها روما، وجعل الأولى

لولده (أركاديوس)، والثانية لولده (توريوس)، ولكن الغريبة لم تلبث أن أغارت عليها بعض الأمم الجرمانية وغيرها فقضت عليها في سنة ٤٧٧ م، وقد طبق القانون الروماني على جميع سكان الامبراطورية في هذه الفترة، ومنح جميع سكان الامبراطورية الجنسية الرومانية، وحدث صراع عنيف بين القانون الروماني وقوانين وعادات البلاد المفتوحة، وتسربت قوانين البلاد المفتوحة إلى القانون الروماني وتكاثر المبادئ وتنوعت مصادرها وتضاربت أحكامها.

وفي عهد الامبراطور جوستينيان الذي تولى الحكم سنة (٥٢٧ م) جمعت القوانين الرومانية ودونت في مجموعات رسمية. ففي سنة (٥٣٣) نشر الامبراطور جوستينيان مدونته Institutes، كما نشر أحكام القانون الروماني وقواعده، مستمدة من كتب من قبله من رجال القانون في مجموعة سماها «البندكت» Pandectes أو «الديجست» Digest، ومعنى الكلمة الأولى: الحاوي الأوفى أو الجامع الأوفى، ومعنى الكلمة الثانية: المختار أو المنضد أو المستصفي أو المهذب، ومن قبل سنة (٥٣٣) كان قد نشر مجموعة قوانينه Code نشرًا متقطعًا ثم أعاد نشرها في سنة (٥٣٤) تحت اسم المجموعة القانونية الجديدة Nouveau Code، وأما ما أصدره من المراسيم بعد سنة (٥٣٣) فقد أطلق عليها اسم «المراسيم الجديدة» Nouvelles تمييزًا لها عما بمدونته وعما بالمراسيم الأخرى الصادرة قبل مدونته، ومن أهمها المرسوم الجديدان الصادران في سنتي (٥٤٤) و(٥٤٨ م) في مواد المواريث.

على أن هذا لا ينبغي أن يؤخذ منه أن عصر جوستينيان كان عصر ازدهار القانون الروماني، كلا. بل إن هذا الازدهار ولى زمنه وانقضى بانقضاء حكم الامبراطور إسكندر سيفير سنة (٢٣٥) بعد الميلاد، وأكبر فضل لجوستينيان أنه وفق إلى جمع القانون القديم وتدوينه وحفظه من الضياع.

## ٦- قانون العرب في الجاهلية

لم يكن للعرب قانون مدون، ولكن العرب كانوا يعرفون قانونهم، ويلتزمون به، وقد كان بعض ما في قانونهم حقاً، اهتموا إليه بعقولهم، أو ورثوه من دين أبيهم إبراهيم، وكان فيه مع ذلك ضلال كبير.

فمن ذلك إجازتهم لوأد البنات خشية العار، وقتل الأولاد خوف الإملاق، وتحريم بعض الأنعام كالسائبة والوصيلة والحام، وأجازوا نسبة الولد إلى غير أبيه بالتبني، وكانت المتوفى عنها زوجها تعتد حولاً كاملاً، وكان لأكبر أبناء الرجل أن ينكح امرأة أبيه بعد وفاته، وغير ذلك من القوانين الظالمة الجائرة، ومن الحق الذي كانوا عليه تحريم القتال في الأشهر الحرم، وتعظيم الكعبة، وإباحة التجارة، والقسامة، وغير ذلك.

## ٧- القوانين في أوروبا

القانون الكنسي هو القانون الذي كان سائداً في أوروبا قديماً، وهو مأخوذ من القانون الروماني ومما شرعه الرهبان لأتباعهم، مصتبغاً بالصبغة الدينية، وفيه ضلال كبير.

وفي مطلع القرن التاسع عشر وضع نابليون قانونه المعروف بقانون نابليون، ولم يمض وقت طويل حتى وضعت الدول الأوروبية قوانينها محتذية القانون الفرنسي، ولم يتخلف عن ذلك غير بريطانيا.

وكل القوانين الأوروبية تأثرت بالقانون الروماني تأثراً كبيراً، ومن ذلك أنها ابتعدت عن الأحكام الدينية، ولم تقننها، وبذلك فصلت الدين عن الحياة.

## هذه القوانين قوانين ظالمة

ينظر كثير من رجال القانون اليوم إلى هذه القوانين نظرة التعظيم والتبجيل، ولكن فقهاء المسلمين ينظرون إليها نظرة مختلفة، فالقاعدة عند المسلمين أن الله هو الحكم العدل، وشرعه هو الذي ينبغي أن يحكم ويسود.

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يُونُسُ: ٤٠].

وهؤلاء الذين وضعوا هذه القوانين ونفذوها في رقاب الناس طغاة ظلمة.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

ولا يظن ظان أن الشرائع الإلهية لم يكن لها وجود عندما وضعت تلك القوانين، ففرعون جاءه موسى بالحق الأبلج فنادى في قومه قائلاً:

﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي﴾ [الْحَجُّور: ٥١].

وقال لقومه:

﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى﴾ [تِجَارَةَ: ٢٩].

ونصب نفسه إلهًا يصدر الأحكام ويعبده الناس، وقال لهم:

﴿أَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُوا﴾ [التافات: ٢٤].

وقال:

﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [التحصن: ٣٨].

لقد كان الإله الذي يعبداه أهل بابل: الشمس وكانوا يسمونها إله المعرفة، وكان همورابي يدعي أنه يمثل إله المعرفة في الأرض، ففي أعلى الحجر الذي دون عليه همورابي قانونه نقش صورة معبوده الإله شمس، وكانوا يعتقدون في بابل أنه ديان الكون الأعظم، نعم نقش صورة معبوده وهو جالس على عرشه يملئ على همورابي أحكام القانون.

لقد علا همورابي واستكبر كاستكبار فرعون، فقد جاء في مقدمة قانونه قوله:  
«أنا همورابي، ملك العدالة».

«أنا الذي أهداني الإله شمس هذه القوانين»<sup>(١)</sup>.

لقد ضل عندما اتخذ الشمس إلهًا.

﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٧].

وقد كان كاذبًا عندما زعم أن إلهه هو الذي أوحى إليه بتلك القوانين، ولقد كان مخادعًا عندما نسب هذه القوانين إلى الإله الذي يقده قومه ليجعلها قوانين مقدسة، ولقد كان مستكبرًا استكبارًا عظيمًا عندما زعم أنه ملك العدالة.

ولقد ختم قوانينه بالثناء على نفسه والتمجيد لها لوضعه هذا القانون، كما لعن كل محرف ومغير له.

وهذا اللغو موجود في كثير من القوانين القديمة، (فمانو) يزعم أن قانونه قد أوحى إليه به من الإله (براهما)، وقد أوحى مانو بالقانون الذي تلقاه إلى الكهنة الذين حفظوه.

(١) «تاريخ النظم والشرائع» ص [٥١]، «قصة الحضارة» (٢/ ١٩١-١٩٢).

وقد اتخذ الكهنة من هذا القانون طريقاً للاستكبار والظلم والطغيان، فقد قسموا المجتمع الهندي إلى أربع طبقات: طبقة الكهنة البراهمة، وطبقة الأمراء والمحاربين، وطبقة التجار، وطبقة العمال، أما ما عدا هذه الطبقات فهم فئة المنبوذين، وهم في نظر الطبقات الأربعة نجسون، يجرم لمسهم والاتصال بهم، وطبقة الكهنة تتمتع بجميع الحقوق العامة والامتيازات، وطبقة المحاربين لا تتمتع إلا بجزء منها، أما طبقة التجار والعمال فهي محرومة من جميع الحقوق العامة، ونجد في هذا القانون تفاوتاً في الحقوق الخاصة أيضاً، فهو مثلاً يعترف بحق تعدد الزوجات، ولكنه يميز لطبقة الكهنة الزواج من أربع، ولا يميز لطبقة المحاربين إلا ثلاثاً، ولطبقة التجار اثنتين، أما طبقة العمال فلا يجوز لهم الزواج بأكثر من واحدة<sup>(١)</sup>.

لقد وُضع القانون لمصلحة فريق واحد من البشر له كل الحقوق والامتيازات، أما الآخرون فحقوقهم مهضومة، ثم ينسبون هذا القانون إلى الإله الذي يعبده الناس، ليكون لهم سلطان على الناس باسم القانون المقدس.

إن الحكام والسادة يظنون أن القوانين إنما هي منحة يقدمونها للشعب، ويمنون بها عليهم، وفي كثير من الأحيان يسخرون هذه القوانين لظلم العباد، وامتصاص دمائهم، والاستعلاء فوق ظهورهم باسم القانون، وليس هناك من قانون يحكم العباد بالعدل إلا الشرائع التي تحكم العباد بالعدل والقسطاس، وهي الشرائع الإلهية الربانية، لا تفرق بين حاكم ومحكوم، وغني وفقير، وسيد ومسود.

﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الْجُرُوبُ: ٤].

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥٠].

(١) انظر: «تاريخ النظم والشرائع» ص [٥٣]، و«مبادئ تاريخ القانون» ص [١٥٩]، و«قصة الحضارة» (٣/١٦١).